إدارة البحوث
فريق بحوث الراجحي المالية
Tel. +966 1 211 9319, research@alrajhi-capital.com

اليابان: تأثيرات الكارثة تتخطى المآسي البشرية

لقد ضرب اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، زلزال قوي بلغت قوته 8.9 درجات بمقياس رختر أعقبه تسونامي دمر المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد. لقد أدت هذه الكارثة الطبيعية التي وصفت بأنها أسوأ أزمة تمر بها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تدمير البنية الأساسية المادية الهامة للبلاد بما فيها من خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والمطارات والمفاعلات النووية التي تولد الكهرباء. علاوة على ذلك، فقد امتد تأثير هذه الكارثة إلى القطاعات الصناعية إذ توقف الإنتاج تقريبا في معظم المصانع. ولا تزال هذه الكارثة منتشرة نظرا لأن الخوف من تكرار الهزات الأرضية والتسونامي لا يزال كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن الكارثة النووية آخذة في الاتساع في البلاد إذ تم تدمير العديد من المفاعلات النووية جراء الزلزال.

التأثير الفوري على الأسواق المالية

لقد هبط مؤشر نيكاي 225 بنسبة 7% عند افتتاحه يوم الاثنين وأعقب ذلك انخفاض آخر بنسبة 11% يوم الثلاثاء. وقد ضخ بنك اليابان المركزي مبلغ 15 تريليون ين (183 بليون دولار) في النظام المصرفي في البلاد لتهدئة حالة الاضطراب في السوق يوم الاثنين ثم أضاف مبلغ 8 تريليون ين يوم الثلاثاء. وقد دعم البنك المركزي الأسواق المالية بتوسيعه لبرنامج لشراء الأصول من السندات الحكومية ليشمل الصناديق الاستثمارية المطروحة في البورصات بمبلغ 5 تريليون ين. علاوة على ذلك، فقد عزز البنك برنامجه الكلي الخاص بشراء الأصول بمبلغ إضافي ليصل حجمه إلى 10 تريليون ين. وذكر البنك أنه سوف يرفع حجم مشترياته من الدين الحكومي بمبلغ إضافي ليصل إلى 500 مليون ين وزيادة مشترياته من الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل بمبلغ 1 تريليون ين.

ونتيجة لما سبق ذكره أعلاه، فقد هبطت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم نظرا لأن الكارثة لا تزال آخذة في الانتشار. وتتمثل المخاوف الرئيسية للسوق في الوقت الراهن في درجة تأثير الدمار الذي لحق بالمفاعلات النووية على الاقتصاد. وقد كانت ردة فعل سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية متماشية مع انخفاض المعنويات في بقية الأسواق العالمية. فقد هبط مؤشر تداول بنسبة 1.3% يوم الاثنين وتداول في النطاق السلبي يوم الثلاثاء أيضا.

التأثير الفوري على الإنتاج

يبدو أن تأثير الكارثة كبير على جانب الإنتاج الفعلي من الاقتصاد أيضا. فقد تسببت الكارثة في إزالة البنية الأساسية من المنطقة الشمالية الشرقية من الوجود تماما. وقد تم تدمير الطرق والمطارات والموانئ تدميرا تاما وربما يحتاج إعادة تشغيلها لعدة أشهر. وإلى جانب إغلاق العديد من مصافي تكرير النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وبخاصة محطات إنتاج الطاقة النووية، فقد أثرت الكارثة على خط الإنتاج في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا. وعلى صعيد متصل، فقد توقفت شركات صناعة السيارات الكبرى، مثل سوني وتويوتا وغيرها، عن الإنتاج وأغلقت مصانعها مؤقتا لإجراء عمليات فحص دقيقة لمباني مصانعها. إن أكبر تحد يواجه الاقتصاد في المدى القريب هو إمدادات الطاقة وخاصة بعد الانفجارات التي وقعت في ثلاثة من مفاعلات إنتاج الطاقة النووية في البلاد، إذ يشكل الوقود النووي نسبة 30% من الكهرباء المنتجة في البلاد. ومن مجموع عدد المفاعلات الموجودة في اليابان التي يبلغ عددها 54 مفاعلا، فقد أدى الزلزال إلى إغلاق 11 منها.

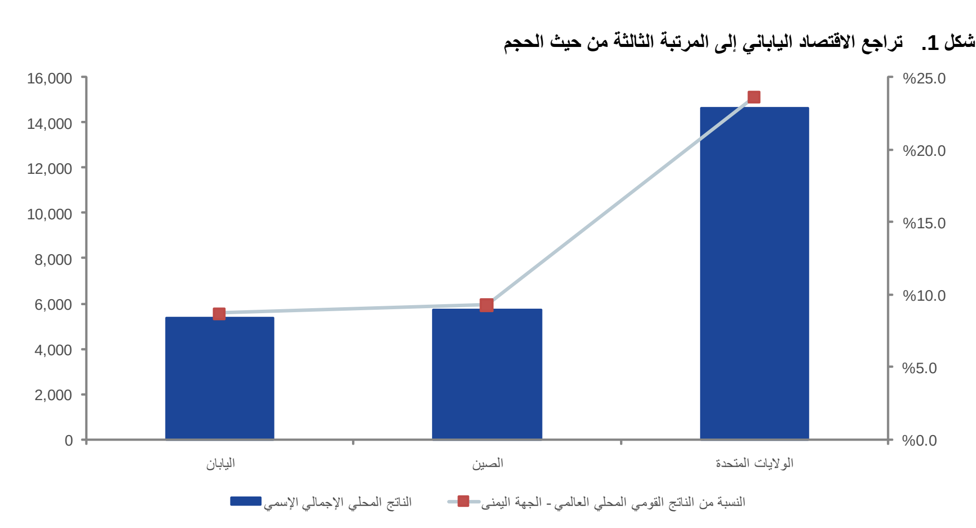
التوقعات الاقتصادية للمدى القريب لليابان

بعد نمو اقتصادي سلبي في الربع الأخير من العام السابق، فقد تعرض الاقتصاد الياباني لكارثة طبيعية بدرجة لم يسبق لها مثيل. وكما ذكرنا آنفا، فقد تأثر الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية بدرجة كبيرة. وسوف يستغرق الأمر منا بعض الوقت لتحديد حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد. وعموما، يمكن القول أنه من المحتمل أن يكون النمو الاقتصادي سلبيا خلال الربع الحالي.

تأثير الكارثة على الاقتصاد العالمي

يعتبر الاقتصاد الياباني ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصادين الأمريكي والصيني إذ يسهم بنسبة 8.7% في الاقتصاد العالمي في 2010. وقد بلغت حصة البلاد في الصادرات العالمية 4.65% وفي الواردات 4.35% في عام 2009. وتستورد اليابان نسبة 22% من إجمالي وارداتها تقريبا من الصين وتصدر نسبة 19% من إجمالي صادراتها إلى نفس البلاد. وبناء عليه، فإن الصين تعتبر أكبر شريك تجاري لليابان إذ تمثل نسبة 40% تقريبا من إجمالي تجارتها. ومن المحتمل أن تشعر الصين بتأثير الكارثة الحالية أكثر من أي بلد آخر. ورغما عن أن تأثير هذه الكارثة سوف ينعكس في إضعاف الاقتصاد العالمي، فإننا نعتقد أن هذا التأثير سيكون قليلا في الوقت الراهن. ووفقا لتقديرات منسوبة إلى أي أتش أس غلوبال انسايت، فإن كارثة اليابان يمكن أن تمحو نسبة تتراوح بين 0.2% - 0.1% من النمو العالمي لهذا العام ولكن هذا النمو يتوقع أن يتعزز بنسبة مماثلة في العام القادم. بيد أن هذا التقدير يستند إلى افتراض حدوث ضرر محدود للمفاعل النووي. ونظرا لأن تأثيرات الكارثة لا تزال منتشرة في محطة فوكوشيما النووية، فإن أي حالة كارثية سوف يكون لها تأثيرات سلبية أكبر مما هو مقدر لها حاليا.

شكل 1.   تراجع الاقتصاد الياباني إلى المرتبة الثالثة من حيث الحجم

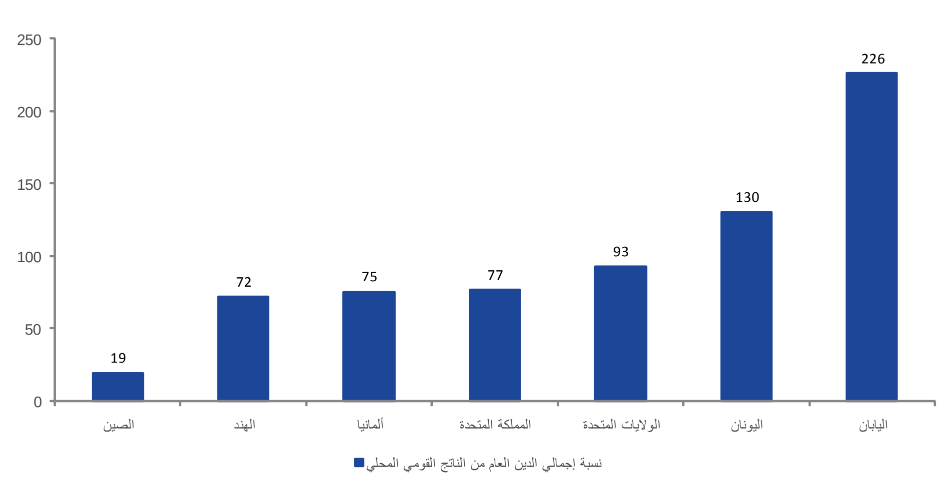


المصدر: بيانات تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية-صندوق النقد الدولي، والراجحي المالية

تكلفة إعادة الإعمار

لكونها دولة متقدمة، فسوف يكون بمقدور اليابان إعادة بناء بنيتها الأساسية المدمرة في فترة زمنية أقصر نسبيا. ولكن تكلفة إعادة إعمار البلاد سوف تكون أكبر إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن اليابان لديها أعلى نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ورغما عن أنه لا يزال من المبكر جدا إعطاء تقدير دقيق للمبلغ الذي سوف تحتاجه اليابان لإعادة إعمار بنيتها الأساسية، فإنه من المؤكد أن تكلفة الاقتراض للحكومة سوف تكون أعلى. وبناء عليه، فإننا نعتقد أن البلاد سوف لن تواجه أي صعوبة في تدبير الحصول على التمويل اللازم لإعادة الإعمار نظرا لأن معدل الادخار في اليابان يعتبر واحدا من أعلى معدلات الادخار في الأسواق المتقدمة مقرونة بارتفاع في فائض الحساب الجاري. وقد بلغت المدخرات الوطنية الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي23.2% بينما بلغت نسبة فائض الحساب الجاري 3.1% في 2010. علاوة على ذلك، فإن اليابان تملك ما يقرب من 1.1 تريليون دولار في شكل أصول احتياطيات أجنبية.

شكل 2.   اليابان لديها أعلى نسبة دين إلى الناتج القومي الإجمالي في العالم في نهاية عام2010



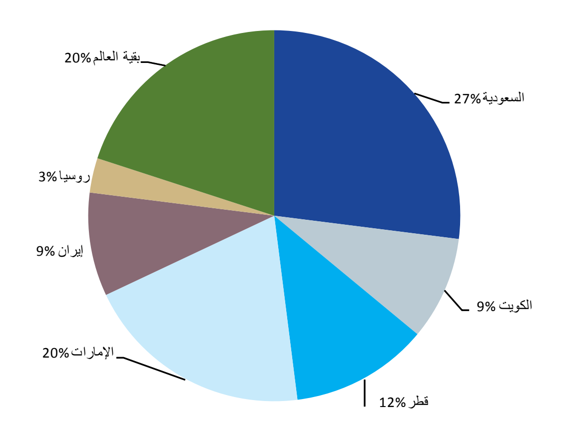
المصدر: بيانات تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية-صندوق النقد الدولي، والراجحي المالية

تأثير الكارثة على الاقتصاد الفعلي للمملكة العربية السعودية

يرتبط اقتصاد المملكة العربية السعودية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الياباني من خلال التجارة، فالاقتصاد الياباني يحصل على 15% من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية ويوفر 7.6% من إجمالي واردات المملكة. وبناء عليه، فقد بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين 136 بليون ريال في عام 2009. ومن منظور المملكة العربية السعودية، تعتبر اليابان شريكا تجاريا هاما للمملكة. إن حالة الركود المتوقعة في اليابان سوف يكون لها تأثير على الطلب من النفط الخام السعودي، على الأقل في المدى القريب. وبناء علي ما تقدم، فليس من المحتمل أن يتأثر اقتصاد المملكة بصورة كبيرة بالأوضاع في اليابان.وهناك عاملان يتوقع أن يسهما في ذلك. أولا، سوف يكون انخفاض الطلب على النفط السعودي من اليابان لفترة قصيرة ثم ما يلبث أن يعود إلى مستواه السابق مع عودة الأمور في

اليابان إلى حالتها الطبيعية. ثانيا، وكما ذكرنا آنفا، فإن تأثير الأزمة في اليابان سوف يكون له تأثير لا يذكر على الاقتصاد العالمي، وسوف يؤدي الطلب المرتفع على النفط الخام إلى دعم إنتاج النفط الخام في المملكة. ووفقا للتقرير الاقتصادي الشهري الذي أصدرته أوبك مؤخرا، فقد وصل إنتاج النفط الخام في المملكة إلى متوسط يبلغ 8.9 مليون برميل في اليوم في شهر فبراير، وهو أعلى من متوسط بلغ 8.3 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع 2010.

شكل 3. أهمية المملكة العربية السعودية في واردات اليابان من النفط الخام في2009



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، والراجحي المالية



إخلاء من المسئولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية" ، الرياض ، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها ، كليا أو جزئيا ، أو بأي شكل أو طريقة ، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء ، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية ، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة ، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الوارد في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات ، إن وجد ، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن ، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه ، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسئولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محللي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة ، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية ، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات ، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية ، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها ، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى ، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

د. صالح السحيباني
مدير ادارة البحوث
هاتــف : 2119434 1 966+
alsuhaibanis@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية،شركة تابعة لمصرف الراجحي تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم07068/37